S/2020/939

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
23 September 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 23 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، أتشرف بأن أحيل إليكم، بصفتكم رئيس مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 18 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إليكم من وزير خارجية باكستان، مخدوم شاه محمود قريشي، يوجه فيها انتباه المجلس إلى التطورات الأخيرة في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار البند المعنون "المسألة الهندية الباكستانية".

(توقيع) منير **أكرم**

280920 250920 20-12403 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 23 أيلول/سبتمبر 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم إلحاقا برسائلي السابقة المؤرخة 1 و 6 و 13 و 26 آب/أغسطس و 16 أيلول/سبتمبر و 31 تشرين الأول/أكتوبر و 12 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 9 آذار/مارس و 10 نيسان/أبريل و 21 أيار/مايو و 1 آب/أغسطس 2020 بشأن التطورات في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني.

وينفّذ نظام منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ – حزب بهاراتيا جناتا في نيودلهي ما أسماه قادته أنفسهم "حلا نهائيا" في الإقليم المحتل. ويعمل ذلك النظام، بطريقة منهجية، على هندسة تغيير للخصائص الديمغرافية في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني. فقد صدرت "قواعد إقامة" جديدة تتيح لأشخاص من الهند أن يستقروا بشكل دائم في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني وأن يكتسبوا فيه الإقامة والوظائف والممتلكات.

ويُسرَّع منح "شهادات الإقامة" غير القانونية لأفراد القوات المسلحة وموظفي الخدمة المدنية وأولادهم وأقاربهم وللمقاولين من القطاع الخاص والبيروقراطيين الهنود الذين يعملون كوكلاء لمشروع الهند الاستعماري في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني. ووفقاً لوسائط الإعلام الهندية نفسها، فقد تم بالفعل إصدار أكثر من 1,6 مليون "شهادة إقامة" منذ آذار/مارس 2020.

وإن تغيير الخصائص الديمغرافية لإقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني، من إقليم ذي أغلبية مسلمة إلى إقليم ذي أغلبية هندوسية، إنما هو محاولة لتغيير الهوية الكشميرية المتميزة والتأثير على نتيجة الاستفتاء المتوخى في قرارات مجلس الأمن. وهذا العمل يشكل أيضا انتهاكا للقانون الدولي، ولاتفاقية جنيف الرابعة خاصةً.

وفي تعدّ آخر على الهوية الثقافية للمسلمين الكشميريين، قدمت الهند مؤخرا مشروع قانون لتغيير وضع الأوردو، وهي لغة مرتبطة بالمسلمين وبهويتهم، باعتبارها اللغة الرسمية الحصرية للإقليم. والهدف الذي يتوخاه نظام منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ – حزب بهاراتيا جناتا هو فرض اللغة الهندية، وغيرها من لغات الهند، على إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني.

ويزعم قادة منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ – حزب بهاراتيا جناتا في الهند أن "الأوضاع الطبيعية" تعود إلى إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني. وهذا أمر غير صحيح بشكل واضح. والواقع أن قوة احتلال قوامها 000 900 جندي هندي تفرض سطوة رعب قاسية على 8 ملايين شخص. وقد أُلغيت وانتُهكت جميع الحريات الأساسية وحقوق الإنسان الأساسية. ولا يزال أكثر من 500 من كبار الزعماء السياسيين والمسؤولين الكشميريين رهن الاحتجاز التعسفي في سجون في جميع أنحاء الهند، حتى أثناء حالة الطوارئ الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتُستخدم هذه الجائحة لزيادة النيل من المسلمين وحرمانهم من العلاج والإمعان في محاصرتهم. وما زال يُجهَل مكان وجود الآلاف من الشباب الأبرياء الذين اختطفتهم القوات الهندية قسرا، ومنهم قُصَّر. ولا يزال الاستخدام الوحشي والمفرط للقوة، بوسائل منها البنادق الهوائية، ضد المحتجين العُزَّل المسالمين مستمرا بلا هوادة، بما في ذلك ما حدث مؤخرا من اعتداء على الموكب الديني الذي نظمه المسلمون الشيعة الكشميريون، كعادتهم، في شهر محرَّم.

وما زال مئات الشبان الكشميريين يُقتلون خارج نطاق القضاء في "مواجهات" وهمية وفي ما يسمى "عمليات للمحاصرة والتفتيش". وترفض السلطات الهندية حتى إعادة جثث القتلى إلى ذويهم ليدفنوهم دفنا لائقا. ويُفرض "عقاب جماعي" على قرى وأحياء بأكملها، حيث تُحرَّق منازل الكشميريين أو تُسوَّى بالأرض.

وقوات الأمن الهندية مسؤولة مباشرة عن هذه الانتهاكات الجسيمة والمستمرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، لم يعاقب أي فرد من أفرادها على هذه الجرائم. بل هم في حماية من الملاحقة القضائية بموجب القوانين السوداء مثل قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة وقانون السلامة العامة وقانون منع الأنشطة غير المشروعة، التي تسمح لهم بارتكاب هذه الجرائم دون عقاب.

وما زالت الهند تخنق وسائط الإعلام والصحفيين، حيث تكبح حرية الصحافة كبحا غير مسبوق. فقد شُلت وسائط الأنباء بإغلاق جميع وسائل الاتصال في الإقليم المحتل وفرض تدابير صارمة من قبيل "السياسة الإعلامية لعام 2020". أما الصحفيون الذين ينقلون الأخبار من كشمير، فهم عرضة للاستهداف والاعتداء والترهيب والاعتقال والقتل.

وكل ذلك موثق توثيقا جيدا في تقارير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ورسائل المقررين الخاصين لمجلس حقوق الإنسان، والبيانات الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وتقارير وسائط الإعلام. ففي بيان مشترك صدر في 4 آب/أغسطس 2020 (عشية الذكرى السنوية الأولى للحصار العسكري الوحشي غير الإنساني الذي تفرضه الهند على إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني والتدابير غير القانونية والأحادية الجانب التي اتخذتها الهند لتغيير وضع إقليم متنازع عليه دوليا)، ذكر ثمانية مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أن حالة حقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني إنما هي في "تدهور متسارع".

وكثَّفت قيادة منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ – حزب بهاراتيا جناتا، ابتغاء تحويل انتباه المجتمع الدولي والمحلي عن جرائمها الوحشية في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني، من حدة خطابها العدائي ضد باكستان، بما يشمل التهديد بالعدوان العسكري. ويقترن ما يصدر عن نيودلهي من بيانات شوفينية عدوانية بانتهاكات عشوائية وغير مبررة لوقف إطلاق النار على خط المراقبة وخط الحدود المعمول به، بما في ذلك الاستهداف المتعمد للسكان المدنيين والمناطق المدنية بالمدفعية وبمدافع الهاون من العيار الثقيل والأسلحة الآلية.

وفي عام 2020 وحده، ارتكبت الهند حتى الآن أكثر من 200 2 انتهاك لوقف إطلاق النار، مما أسفر عن مقتل 17 مدنيا بريئا وإصابة 171 منهم بجروح خطيرة.

وما فتئنا نوجه انتباه مجلس الأمن إلى أن الهند قد تصعّد الوضع أكثر بقيامها بعملية من عمليات "العلم الزائف" لتبرير تجدّد العدوان. وباكستان لا ترغب في نشوب نزاع آخر مع الهند. وقد مارست باكستان أقصى درجات ضبط النفس، ولكننا سندافع عن أنفسنا بحزم ضد أي عمل من أعمال العدوان الهندي.

وقد كلَّف مجلس الأمن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان بمراقبة انتهاكات وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة وخط الحدود المعمول به في إقليم جامو وكشمير، وبالإبلاغ عن تلك الانتهاكات والتحقيق فيها. لكن قدرة الفريق على القيام بذلك مقيدة بشدة بسبب محدودية عدد مراقبي الأمم المتحدة وبسبب عدم تعاون الهند مع الفريق. وينبغي زيادة تعزيز فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، ويجب أن تُلزَم الهند بالسماح بحرية حركة المراقبين على جانبها من خط المراقبة لتمكين

الفريق من القيام بالدور المنوط به بفعالية، فيما يتعلق بمراقبة جميع انتهاكات وقف إطلاق النار وإبلاغ مجلس الأمن بها. ومن شأن توافر معلومات دقيقة في الوقت المناسب أن يمكِّن المجلس من منع التصعيد.

وينبغي أن تكون الحالة المتدهورة في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، الذي يتحمل مسؤولية مباشرة وقانونية عن معالجة النزاع بشأن إقليم جامو وكشمير وتسويته، وهي مسؤولية ناشئة عن قرارات المجلس نفسه وعن ميثاق الأمم المتحدة.

وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن يطالب مجلس الأمن الهندَ بأن تقوم بما يلي:

- التعجيل برفع الحصار العسكري المستمر وإلغاء الإجراءات غير القانونية والأحادية الجانب التي اتُّخذت منذ 5 آب/أغسطس 2019
- رفع القيود المفروضة على الاتصالات وعلى الحركة والتجمع السلمي
- الإفراج فورا عن المحتجزين من الزعماء السياسيين الكشميريين والسماح لهم بالتعبير عن رغبات شعب كشمير
- إطلاق سراح جميع الكشميريين المحتجزين بصورة تعسفية وغير قانونية
- إلغاء قواعد الإقامة الجديدة التي تهدف إلى تغيير الخصائص الديمغرافية لإقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني
- إلغاء القوانين المتشددة التي تمكّن قوات الاحتلال الهندية من المضي في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان دون عقاب
- إجراء الملاحقة القضائية للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الإقليم المحتل
- التمكين لدخول مراقبي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية والمراقبين ووسائط الإعلام الدولية إلى إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني

وآمل أن يحيط المجلس علما بهذه المسألة الخطيرة والعاجلة التي تستدعي رفع المظلمة فورا. ومن الضروري توفير الإغاثة الإنسانية للكشميريين المحاصَرين في الإقليم المحتل، وكذلك صون السلم والأمن الإقليميين.

(توقيع) مخدوم شاه محمود **قريشي**